السعدون مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

سمو رئيس مجلس الوزراء ملوحا للحضور لدى دخوله القاعة

أقر بالإجماع تنظيم الوكالة العقارية و"مكافحة

مجلس الأمة يوافق على «الخارطة التشريعية»

السعدون: الشكر الجزيل للجنة الإسكانية ولأعضاء مجلس الأمة على الجهد في إقرار القانونين

كتب : أحمد الهديان

وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية أمس، على الخارطة التشريعية للفصل التشريعي السابع عشر في دور الانعقاد الثاني، كما وافق على جميع الرسائل الواردة إلى المجلس، فيما رفض بالتصويت طلباً في شأن استعجال قانون رد الاعتبار.

ووافق المجلس بالإجماع على التقرير الثاني للجنة الإسكان والعقار في شأن تنظيم الوكالة العقارية والتقرير الثالث للجنة في شأن مكافحة احتكار أراضي الفضاء، وذلك في المداولة الأولى، قبل أن يتم رفع الجلسة إلى 28 الجاري.

من جانبه، وجه رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون الشكر للجنة على الجهد وللمجلس، ورفع الجلسة إلى يوم الثلاثاء 28 نوفمبر.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون يفتتح الجلسة التكميلية لاستكمال النظر في بنود جدول الأعمال، مستهلاً ببند كشف الأوراق والرسائل الواردة.

وفي هذا الإطار، قال النائب مبارك الحجرف إن «آفة المخدرات أصبحت ظاهرة، والبلد مستهدف وجهات الدولة غائبة عن هذا الأمر، إذ جهة واحدة تكافح وهي وزارة الداخلية، لكن هذا الدور لا يكفي ويجب ان تقوم وزارات الدولة مجتمعة بالعمل للوقاية من هذه الآفة. كما يجب ان ينظر لمعالجة المدمنين، (مركز واحد ما يصير)، يبعث الناس أبناءهم للعلاج في الخارج».

وأضاف: هناك رسالة أخرى، وجهناها لكلجنة الشباب والرياضة بمخاطبة اللجنة الأولمبية في دور الانعقاد الماضي والملابسات التي يجب توضيحها»، مبيناً أن»قرار لجنة الاخلاق في اللجنة الاولمبية تضمن حيثيات غير دقيقة وتوحي ان السلطة التشريعية لها توجه في التحقيق في التدخل الحكومي، ما تم ذكره في قرار لجنة الاخلاق يمس بشكل صريح مسؤولياتنا كأعضاء، وكانت رسالة واردة في هذا الشأن»، موضحاً ان»الطلب يأتي منسجما مع بيان 44 نائبا لعدم إقحام البرلمان في خلافات لا ناقة لنا فيها ولا جمل".

من جانبه، قال حسن جوهر: فيما يتعلق بقضية الابتعاث، فخلال السنوات الخمس الأخيرة، انفقت الحكومة أكثر من 5 مليارات دينار على البعثات وهذا رقم كبير جدا. وتقدمت بسؤال برلماني للوزير بخصوص البعثات وأسباب التعثر، كما ان لدينا شح في التخصصات الطبية بشكل كبير، وقد تقدمت بإنشاء جامعة طبية ثانية، حيث أن آخر جامعة قد مر عليها 50 سنة والطاقة الاستيعابية فيها لا تزيد عن 150 طالبا، وهذا لا يليق بالكويت".

وأضاف: أثمن قرار وزير التربية بوقف الجامعات الضعيفة حتى نحافظ على جودة التعليم، وأطالب بإنشاء جامعة طبية ثانية بأسرع وقت".

وتابع جوهر: فيما يتعلق بالدعوة الى إقامة مؤتمر للدوائر الانتخابية، وهذا ما يترقبه الشعب الكويتي ضمن مسار العهد الجديد. فهناك قوانين لمحاربة العثرات التي جرت خلال السنوات الماضية خاصة (الصوت الواحد) الذي كاد ان يمزق الشعب، إلا اننا نجحنا في إحداث التوافق النيابي. لا نضمن مستقبلا ان تكون مخرجات الصوت الواحد بنفس التوافق، ولذلك لزاما علينا اتخاذ إجراءات سريعة في إصدار قانون جديد يليق في الديموقراطية الكويتية وعراقتها".

وأشار النائب حمد المطر إلى رسالة لتفعيل التوصيات التي اتخذها المجلس في الجلسة الخاصة بالقضية الفلسطينية، وقال: أتمنى ان تتفاعل جميع اللجان البرلمانية المختصة، ولدينا في الشعبة البرلمانية تصور سنعرضه على اللجنة التنفيذية".

وأشار النائب عبدالله الأنبعي إلى «ما ورد في الخطاب الأميري عندما ذكر سمو ولي العهد أن الحكومة لديها القدرة للقيام بتنفيذ العديد من الإصلاحات والمشروعات الجاهزة»، لافتاً إلى ان «الحكومة تتعذر.. ولذلك نطالب الحكومة بتحقيق الإنجاز في الكثير من الامور والقوانين. ومن الواجب أن تخرج هذه الرسالة من رئيس الحكومة، وهناك العديد من الإصلاحات الجاهزة التي يجب إنجازها».

وتطرق النائب مرزوق الغانم إلى رسالة تقدم فيها النائب مبارك الحجرف، مبيناً أن «الرسالة فيها أخطاء من الناحيتين الشكلية والموضوعية»، متابعاً «شكلياً هي مذيلة بتوقيعه ليس بصفة عضو بل كرئيس، وقال تقدمنا كلجنة، وبحثت في ذلك واللجنة لم تجتمع، وسألت الإخوة قالوا ما ندري عن الرسالة، ما يجوز.. يجب أن تكون معروضة على اللجنة وتأخذ موافقة».

وأضاف «كذلك من الناحية الشكلية، الرسالة تخالف القوانين، ففي مرسوم تنظيم وزارة الخارجية أنها هي من تتولى تنسيق السياسة الخارجية للدولة، وأي مخاطبة للمنظمات يجب أن تكون عن طريق الوزارة، واتفق على ألا تتدخل الحكومة والمجلس في هذا الأمر، ولا أشكك في نوايا مبارك الحجرف، لكن الرسالة فيها اتهام مباشر لي،... لا الحكومة تدخلت، ومبارك أعرف أنك حقاني وما ترضى بالغلط».

وتابع «متفق مع الأخ مبارك 90% نروح المنصة.. نروح المنصة، سؤال وجهته للحكومة ووزير الخارجية وأتحداهم يقوم ويقول الحكومة ما تدخلت. وفي 9 نوفمبر وصلت الإجابة و يقول (السؤال غير دستوري).. أنا قلت تدخلت والا ما تدخلت. الرسالة من محامي وزير الدفاع الشيخ أحمد الفهد، والرسالة يراد أن تستخدم في القضية التي نتج عنها إيقافه وإيقاف شقيقه، وهناك سؤال وجهته عن مهمته قبل الانتخابات.. قال «غير دستوري» وما قال ما تدخلنا».

وقال الغانم: «اللي أعطاك الرسالة غشك والتاريخ ما فيه أي حكم في تاريخ 27 مارس 2023 الحكم كان في شهر 7 في 2023.. لا يجوز أن يرسل البرلمان الكويتي خطابا مخالفا للدستور، لا نتدخل لكن نحاسب الحكومة».

وعلق النائب مهند الساير على رسالة من اللجنة التشريعية تتعلق بعقد ملتقى خاص لمناقشة قانون تعديل الدوائر الانتخابية، وقال "الإصلاحات السياسية هي بوابة كل الإصلاحات، ونحن عانينا من قانون الصوت الواحد وما أتى به من مخرجات من قبل.

اليوم نتمتع بمخرجات غير مرسوم لها من غرض قانون الصوت الواحد، وهذه فترة استثنائية، ولدينا مبادى وتعهدات التزمنا بها خلال الانتخابات، يجب أن تترجم على أرض الواقع".

وأضاف: «يوم الثلاثاء المقبل هو ملتقى لسماع جميع الآراء، سنناقش جميع المقترحات ومن يختاره الشعب هو ما تسير عليه اللجنة التشريعية».

وقال النائب عبدالله المصف إن «تعديل قانون الانتخابات أولوية»، مشيراً الى أن «قضية قانون الدوائر مهمة، لأنها تشكل بشكل مباشر هوية المجتمع الكويتي».

وتابع: «يجب الذهاب إلى القوائم النسبية لتحقيق إصلاح هذا القانون، أشكر الإخوة في اللجنة التشريعية وأدعم المبادرة وسأحضر لها، وأؤيد كل ما جاء بها».

ولفت النائب عبدالعزيز إلى أن «الملفات الحساسة المهمة لا يمكن إصلاحها إلا إذا كان لدينا واقع سياسي مستقر، فكيف يمكن لنا الإصلاح في ظل غياب قانون يضبط العملية».

وتابع «قوانين الإصلاح السياسي العتبة الأولى لتحقيق الإنجاز، واليوم أمامنا فرصة تاريخية لتحقيق الإصلاح وإقرار قانون الدوائر الانتخابية وتحديدا القوائم النسبية».

وقال النائب سعود العصفور إن «بنك الكويت الصناعي تملك الحكومة فيه 75 في المئة ويرفض مراقبة أعماله من ديوان المحاسبة ويتعامل وكأنه ملكية خاصة، وهذا أمر مرفوض».

وقال النائب أسامة الزيد إن "الرسالة الأولى من لجنة الميزانيات، أن البنك الصناعي يمتنع عن إعطاء ديوان المحاسبة الصلاحية لتمكينه من المراقبة والمحاسبة،

كلام يوجه للحكومة لا يمكن لأي جهة حكومية أن تمنع ديوان المحاسبة ويحاسب الوزير عن امتناع أي جهة تتبع له".

وتابع: «أدعو المجلس على عدم الموافقة على أي طلبات

مداخلة الوزير عيسى الكندري

الغانم يلقي كلمته خلال الجلسة

- الحجرف: آفة المخدرات أصبحت ظاهرة والبلد مستهدف وجهات الدولة غائبة عن هذا الأمر
- جوهر: الحكومة أنفقت 5 مليارات دينار على البعثات خلال 5 سنوات ..وهذا رقم كبير جدا
- المطر: أتمنى أن تتفاعل جميع اللجان البرلمانية المختصة لتفعيل توصيات جلسة القضية الفلسطينية
- الأنبعي: يجب على الحكومة تنفيذ الإصلاحات والمشروعات التي وردت في الخطاب الأميري

بوشهري تدلي بدلوها

عبدالكريم الكندري خلال مداخلته

الحجرف متحدثا